

الأيام التي تلي

الاتفاق مع إيران

التداعيات على نظام منع الانتشار النووي

جيفري أم. كابلو (Jeffrey M. Kaplow) وريبيكا ديفيس جيبونز (Rebecca Davis Gibbons)

تبدأ

هذه الدراسة من خلال افتراض أن يتم التوصل إلى اتفاقٍ نوويٍّ نهائيٍّ بين الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وروسيا، والصين، وألمانيا أي مجموعة "دول الخمسة زائد واحد" (P5+1) وإيران. تُركِّزُ إحدى وثائق سلسلة المناظير التحليلية لمؤسسة RAND على ما قد تبدو عليه سياسات الشرق الأوسط والولايات المتحدة في "الأيام التي تلي الاتفاق"، ويبحث هذا المنظور التحليلي تداعيات الاتفاق على نظام منع الانتشار

النووي.¹ رغم أنَّ إبطاء أو إيقاف تطور إيران النووي هو إنجازٌ مهمٌّ لمنع الانتشار، إلا أن المجتمع الدولي سيحتاج إلى إيجاد سبلٍ لتخفيف بعض العواقب السلبية للاتفاق.

وبالرغم من أن الأطراف عملت جاهدةً للتوصل إلى اتفاقٍ نهائيٍّ، مما مدَّ مؤخراً أجلَّ المحادثات بينها، إلا أنَّ الخطوط العريضة أُرسيَتْ بشأن اتفاقٍ نووي. ودون التنبؤ بأن اتفاقاً سيُوَقَّع في نهاية المطاف، فإن إمكانية

تتضمن عناوين أخرى في سلسلة "الأيام التي تلي الاتفاق مع إيران" (*Days after a Deal with Iran*) تقرير داليا داسا كاي (Dalia Dassa Kaye) وجيفري مارتيني (Jeffrey Martini)، "الاستجابات الإقليمية لاتفاق نووي نهائي" (*Regional Responses to a Final Nuclear Agreement*)، PE-122-RC، 2014؛ وعليرضا نادر (Alireza Nader)، "الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الإيرانية" (*Continuity and Change in Iranian Foreign Policy*)، PE-124-RC، 2014؛ ولين إي. ديفيس (Lynn E. Davis)، "سياسات الاحتواء والالتزام الأمريكية" (*U.S. Policies of Hedging and Engaging*)، PE-125-RC، 2014؛ ولين إي. ديفيس (Lynn E. Davis) وديفيد إي. ثالر (David E. Thaler)، "التداعيات على القوى الجوية" (*Implications for the Air Force*)، PE-137-RC، 2015؛ ولاري هاناور (Larry Hanauer) "دور الكونجرس في تنفيذ اتفاق نووي" (*Congress's Role in Implementing a Nuclear Agreement*)، PE-139-RC، 2015. للمزيد حول هذه السلسلة، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: <http://www.rand.org/international/cmeppt/the-days-after-a-deal-with-iran.html>

التوصل إلى اتفاقٍ تُعدّ كبيرةً بما يكفي لتبرير التخطيط لمثل هذه النتيجة. (راجع المربع الموضح في الصفحة 2 لشروط الاتفاق المفترضة).²

نظام منع الانتشار النووي هو مجموعةٌ من المؤسسات والاتفاقات الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية. وصميمه، معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons [NPT])، التي تفخرُ بعضويةٍ شبه عالمية: أربع دول فقط لم تُوقَّع قطّ هي الهند وباكستان وإسرائيل وجنوب السودان المستقلة حديثاً، في حين انسحبت كوريا الشمالية من المعاهدة في العام 2003. وقد أُرجم العديد من المحلّلين الفضل إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية للعبء دورٍ محوريٍّ في الحد من الانتشار النووي منذ دخولها حيز التنفيذ في العام 1970. وبموجب المعاهدة، تتفق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على عدم تطوير أسلحة نووية أو امتلاكها في مقابل الوصول إلى تكنولوجيا نووية سلمية والوعد بأن تبتذل جميع الدول جهوداً حسنة النية تجاه نزع السلاح. وللتحقق من أن التكنولوجيا النووية لا تُستخدَم لأغراض الأسلحة، تُبرمُ الدول اتفاقات ضمانات نووية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية (International Atomic Energy Agency [IAEA])، تتيح للمفتشين التحقق من تصريحاتها ورصد المنشآت والأنشطة النووية. وعندما يجِدُ مجلس محافظي (Board of Governors) الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن الدول غير ممثلةٍ لاتفاقاتها، يُبلِّغُ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (United Nation [UN] Security Council) بهذه النتائج. وكانت إحالة قضية إيران هذه في العام 2006 هي التي أدت إلى سلسلةٍ من العقوبات التي ساعدت في نهاية المطاف على جلب القادة الإيرانيين إلى طاولة التفاوض بجديةٍ في العام 2013.

ويمثّل اتفاقٌ مبرمٌ مع الإيرانيين أنباءً طيبةً لنظام منع الانتشار النووي بشكلٍ عام. وهو اتفاقٌ سيعيد طمأننة بعض الدول بشأن فعالية النظام ومن شأنه أن يسهم في تقوية وصاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية في المستقبل، مانحاً المفتشين فرصة اكتشاف أفضل للأنشطة النووية غير المعلَن عنها.

إفتراضاتنا حول ملامح الاتفاق النهائي*

لأغراض تحليلاتنا، نفترض أن يتم التوصل إلى اتفاق نهائي بين مجموعة "دول الخمسة زائد واحد" وإيران على أساس المبادئ العامة التالية:

- ربما تستمر إيران في تخصيب اليورانيوم، ولكن حدوداً ستُفرض على درجة التخصيب، وعلى عدد أجهزة الطرد المركزي المستخدمة وأنواعها.
- تُعيد إيران تصميم مفاعل آراك (Arak) العامل بالماء الثقيل لإنتاج القليل من البلوتونيوم في وقوده المستهلك.
- تشمل الصفقة تفتيشاً تدرجياً على المواقع النووية من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وتقبل إيران بتوقيع البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع الانتشار النووي والمصادقة عليه، بما يُبيح للوكالة النفاذ إلى المواقع غير المعلَن عنها بعد إشعار قصير.
- ستشارك إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالمعلومات عن الأبعاد العسكرية المحتملة للبرنامج.
- إن رفع الولايات المتحدة وشركاؤها العقوبات المرتبطة بالمسألة النووية يرتبط بتطبيق الاتفاقية.

* تُستمد هذه المبادئ من عناصر حلٍ شاملٍ وُجِدَت في خطة العمل المشتركة (Joint Plan of Action)، التي وقَّعتها إيران ومجموعة "دول الخمسة زائد واحد" (P5+1) في جنيف في 24 نوفمبر/تشرين الثاني، 2013. نحن لا نتوقع كيف سيبدو الاتفاق الفعلي، ولكننا نستخدم هذه المخططات المنطقية كنقطة انطلاق في تحليلنا.

ولكن في الوقت نفسه، يكاد يكون من المؤكد أن اتفاقاً سيسمح لإيران بالحفاظ على قدرة تخصيب اليورانيوم. وربما يُغري هذا بعض الدول لتوسيع بنيتها التحتية النووية كجزء من استراتيجية احتواء. ويُضفي اتفاقٌ نوويٌّ مع إيران أيضاً الشرعية بشكلٍ فعالٍ على بنية تحتية نووية داخلية أنشئت بالرغم من أن إيران وجِدَّت غير مُمَثَّلة لاتفاقاتها بموجب معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. قد تُطرَح هذه الجوانب السلبية لاتفاق تحدياتٍ إضافيةٍ لمصادقية نظام منع الانتشار النووي ويُحتمَل أن تفتح المجال لسعي نووي من قِبَل دولٍ أخرى في المستقبل.³

رغم أن اتفاقاً مع إيران من شأنه أن يقدم الكثير لتعزيز نظام منع الانتشار أكثر من الإضرار به، إلا أن المجتمع الدولي قد يعمل جيداً لإدراك تكاليف هذه المقاربة والبحث عن سبلٍ لتخفيف أي ضرر. وفي وجه السابقة السلبية التي حددها اتفاقٌ، ينبغي للولايات المتحدة أن تعمل للحد من زيادة انتشار قدرات التخصيب وإعادة المعالجة (ENR) وأن تركزَ اهتماماً جديداً على أهمية وجود إجراءات مُعزَّزة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي نهاية المطاف، فإن الجهود الرامية إلى تعزيز النجاح الطويل الأمد لاتفاق ستقطع شوطاً طويلاً تجاه تعزيز النظام نفسه.

في هذا المنظور التحليلي، تُصَفُ فوائد اتفاق إيران لنظام منع الانتشار النووي، ثم ننتقل إلى تحليل التكاليف بالنسبة للنظام، بما في ذلك السابقة السلبية المحددة من خلال السماح لإيران بالحفاظ على قدرة تخصيب اليورانيوم. إنَّ اتفاقاً مع إيران ربما يجعل الحد من انتشار تكنولوجيا التخصيب وإعادة المعالجة أمراً أكثر صعوبة. نستكشف هذا الاحتمال في سياق العلاقات الأمريكية-الكورية الجنوبية، التي أصبح فيها وصول سول إلى التكنولوجيا النووية الحساسة نقطة خلاف رئيسية. وأخيراً، نختتم بتوصيات السياسات لتخفيف الجوانب السلبية لاتفاقٍ نووي مع إيران.

فوائد اتفاق إيران النووي لنظام منع الانتشار النووي

إنَّ اتفاقاً نووياً مع إيران قد يُمثَل نجاحاً لنظام منع الانتشار بَعْدَ طُرُق. والأهم من ذلك كله، أن اتفاقاً يوفر على الأقل إمكانيّة التوصل إلى حلٍ

مستدامٍ للقضية النووية الإيرانية. ومن الصعب المبالغة في تقدير أهمية هذه النتيجة بالنسبة للنظام ككل. ولقد مثَّلت القضية النووية الإيرانية الشاغل الرئيسي لسياسات الولايات المتحدة المتعلقة بمنع الانتشار - وتلك الخاصة بالهيئات المتعددة الأطراف مثل مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA Board of Governors) - لأكثر من عقدٍ من الزمان. وكان التركيز الثابت على إيران محورياً بالنسبة لجهود الولايات المتحدة المبذولة لحشد الدعم الواسع، أولاً لنتيجة فحواها عدم الامتثال لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (NPT)، ولاحقاً لفرض عقوبات دولية قوية. إلا أن هذه الاستراتيجية قد هَمَّست مناقشة قضايا منع انتشار أخرى مهمة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى دعم الأمن النووي، وتعزيز الالتزام العالمي بالبروتوكول الإضافي (Additional Protocol)، وإيجاد حلٍ لسد ثغرة الانسحاب من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. كما أنها عقَّدت العلاقات مع بعض الدول، خاصةً تلك التي كانت فاعلة في حركة عدم الانحياز (Non-Aligned Movement)، حيث مارست الولايات المتحدة ضغطاً عليها لدعم تصويتها بشأن إيران في الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأمم المتحدة.⁴ وبالتالي فإن اتفاقاً مع إيران قد يؤدي إلى تحولٍ إيجابيٍّ في جهود الولايات المتحدة الرامية لمنع الانتشار. وبطبيعة الحال، فإن اتفاقاً لا يُنهي قضية إيران النووية، إلا أنه ربما يساعد في إرسائها على أساس أكثر استقراراً واستدامة. وفي حال لم يُعدَّ يُنظَر إلى برنامج إيران النووي كأزمة، فربما يَسْمَحُ للولايات المتحدة والدول المتقاربة التفكير بالتصرف بطريقة أكثر استراتيجيةً حيال قضايا منع انتشار أخرى مهمة. من شأن اتفاقٍ نووي مع إيران أن يزيد أيضاً من مصداقية النظام

إن اتفاقاً يبعث برسالة مهمة إلى المجتمع الدولي مفادها أن: نظام منع الانتشار ربما يكون غير منظمٍ إلا أنه مُجدي.

ربما يكون لاتفاق مبرم مع إيران أيضاً تأثير جانبي مرغوب به من حيث الارتقاء بالبروتوكول الإضافي وغيره من الإجراءات المعززة للضمانات.

ككل. إن اتفاقاً يبعث برسالة مهمة إلى المجتمع الدولي مفادها أن: نظام منع الانتشار ربما يكون غير منظم إلا أنه مُجدي. وقد قضى البعض في مجتمع منع الانتشار السنوات القليلة الماضية في دق ناقوس الخطر حول تراجع النظام.⁵ ويزعم هؤلاء المحللون أن السعي المتواصل لامتلاك أسلحة نووية من قبل الدول الأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية يجعل انتهاك الآخرين للنظام في المستقبل مرجحاً أكثر. وتكمن وراء هذه الحجة فكرة مفادها أن الثقة المتضائلة في قدرة نظام منع الانتشار على تقييد سلوك الدول يهدد بتقويض التزام الدول الجماعي بالتخلي عن الأسلحة النووية - وهو الاتفاق الأساسي الذي تركز عليه معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. وإذا ما رأى بلد ما بلدان أخرى تنتهك الاتفاق وتتجو من العقاب، قد يشعر ذلك البلد بأنه أقل أمناً وبالتالي أكثر عرضة للانتهاك أيضاً. إذن، ومن خلال الحد من الطموحات النووية الإيرانية، فانفاق لديه القدرة للقضاء على مثال بارز - أو على الأقل لجعله أقل بروزاً - لبلد يبدو أنه ينتهك الاتفاق وينجو من العقاب.

يتعاطف هذا التأثير لأن هناك دولاً أخرى في المنطقة شعرت بأنها مهددة بجهد نووي إيراني غير مُقيّد.⁶ إن اتفاقاً لن يعيد طمأنة جيران إيران تماماً، نظراً لأن مخاوفهم بشأن إيران تتطوي على ما هو أعمق بكثير من برنامجها النووي وحتى الاتفاق الأفضل لا يمكنه أن يقضي على إمكانية عدم الامتثال المستقبلي، إلا أنه من الممكن أن اتفاقاً نووياً سيطف الأجزاء الإقليمية إلى حد ما. إذا ما ارتأت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة (UAE) وغيرهما في المنطقة وجود تهديد متضائل من

إيران كنتيجة لاتفاق، فإن هذا يُحتمل أن يؤثر على قوة النظام ككل.⁷ ربما ينظر المجتمع الدولي إلى جيران إيران على أنهم أقل أرجحية فيما يتعلق بمواصلة برامجهم الخاصة بالأسلحة النووية أو تبني استراتيجيات احتواء نووي، الأمر الذي يجعل البلدان الأخرى أقل أرجحية من حيث وضع الأسلحة نفسها وغيرها في الاعتبار.⁸ وتمتد الآثار المتلاحقة لهذه الإشارة إلى ما هو أبعد بكثير من جيران إيران، لتصل إلى الممارسين المحتملين لأنشطة الانتشار عالمياً.

ربما يكون لاتفاق مبرم مع إيران أيضاً تأثير جانبي مرغوب به من حيث الارتقاء بالبروتوكول الإضافي وغيره من الإجراءات المعززة للضمانات. وقد وضع البروتوكول الإضافي كاستجابة لفشل الضمانات النووية الدولية في العراق قبل حرب الخليج للعام 1991 (1991 Gulf War). حيث قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بانتظام على مدى أكثر من عقد من الزمان بتفتيش مواقع نووية عراقية معروفة، دون أن تُدرك أن العراق احتفظ ببرنامج سري لتخصيب اليورانيوم في منشآت قريبة وغير معلن عنها لم تُكتشف إلا بعد الحرب. هذا وتُركز الإجراءات المعيارية لوصاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية تركيزاً كاملاً تقريباً على التحقق من تصريحات الدول، لا على تحديد الأنشطة غير المشروعة. واستجابة لقضية العراق، وضعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية المقاربة الأكثر صرامة للضمانات المنصوص عليها في البروتوكول الإضافي، الذي وضعت صيغته النهائية في العام 1997. والبروتوكول الإضافي هو التزام تطوعي للدول، رغم أن الولايات المتحدة وشركاء آخرين قد دفعوا في اتجاه تعميمه عالمياً. وقد دخل حيز التنفيذ الآن من قِبَل 124 دولة.⁹ وفي العام 2003، وقَّعت إيران البروتوكول الإضافي ولكنها لم تصدق عليه قط؛ ومن شبه المؤكد أن تصديقها عليه قد يكون مطلوباً بموجب اتفاق نووي مع مجموعة "دول الخمسة زائد واحد" (P5+1). إن التنفيذ الواسع النطاق للبروتوكول الإضافي مهم لتصورات فعالية النظام. ويمكن أن يؤدي دوراً رئيسياً في تعزيز الثقة بأن نظام منع الانتشار قادرٌ على الكشف عن الدول التي تختار

السعي وراء امتلاك أسلحة نووية، وذلك من خلال تزويد المفتشين بمعرفةٍ أوسع بالمنشآت النووية والوصول إليها حتى قبل أن تكون المواد النووية موجودةً هناك. إنَّ الاهتمام الدولي المتزايد النابع من اتفاقٍ مع إيران ربما يزيد الضغط على الممانعين البارزين - ولا سيما البرازيل والأرجنتين ومصر والمملكة العربية السعودية - لجعل البروتوكول الإضافي نافذاً كذلك.

إنَّ البروتوكول الإضافي هو مجرد خطوة في جهد متواصل لزيادة فعالية إجراءات الرصد والتحقق داخل النظام. ثمة عوامل أخرى أقلُّ ذكراً تكمل البروتوكول الإضافي، وتشمل استعداد الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإلقاء نظرةٍ أوسع على سلطتها القانونية لعمليات التفتيش وإجراءات التحقق الأخرى؛ ودمج تدفقات المعلومات الخارجية مع تصريحات الدول وتقارير التفتيش؛ وتنفيذ مفهوم الضمانات على مستوى الدولة، الذي يسمح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتكثيف إجراءات التحقق لتلائم الظروف الخاصة بالدولة. إنَّ الاتفاق النووي مع إيران يوفر أرضية اختبار مفيدةً لفعالية أنواع الإجراءات هذه المُعززة للضمانات ويحدد سابقةً مهمةً لتطبيق هذه الإجراءات في مكانٍ آخر. وبينما تكتسب الوكالة الدولية للطاقة الذرية خبرةً في نظام تحققٍ أكثر كثافةً في إيران، فربما تكون قادرةً على تطبيق الدروس المستفادة على الضمانات في بلدانٍ أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، إذا أثبتت قضية إيران أن هذه الإجراءات فعّالة، فربما تساعد في تهدئة بعض المعارضة بين الدول الأعضاء التي ترى أن ضمانات مُعززة كتوسيع السلطة القانونية للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحويل توازن مسؤوليات الوكالة قطعت شوطاً بعيداً للغاية تجاه منع الانتشار على حساب المساعدة التقنية في مجال التكنولوجيا النووية.

إنَّ الاتفاق مع إيران يقدم أيضاً فرصةً لحشد الموارد دعماً للضمانات النووية. إنَّ إمكانات إدارة قسم الضمانات في الوكالة الدولية للطاقة الذرية أصبحت محدودة ومن الواضح أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ستحتاج إلى موارد إضافية إذا ما كان لزاماً عليها أن تتحمل المزيد من المسؤولية

بموجب شروط الاتفاق مع إيران.¹⁰ وإذا ما وُقِّرت هذه الموارد بشكلٍ صحيح، فإن هذا لن يسمح فقط بالإجراءات المُعززة للضمانات في إيران، بل سيُرسي الأساس لمزيد من إجراءات التحقق الفعّالة في دولٍ أخرى في المستقبل. ويمكن أن يتحقّق هذا جزئياً من خلال الكفاءات التنظيمية التي ربما تتولد من تجربة إيران - على سبيل المثال، من خلال تحسين دمج صور الأقمار الصناعية والمعلومات المفتوحة المصدر في إجراءات التحقق - وكذلك من خلال إدخال تحسيناتٍ على ما قد يُدعى بالبنية التحتية للضمانات، الموارد التقنية والبشرية المتاحة لعمليات التفتيش وتحليل البيانات. وقد أدّى الاستخدام المتزايد لاختيار العينات البيئية كأداة للضمانات، على سبيل المثال، إلى إرهاق الموارد في المختبر النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في زايبسدورف (Seibersdorf)، النمسا. وتجري حالياً عمليات التجديد، ولكن الموارد الإضافية التي قد تتولد من الاتفاق مع إيران من شأنها تسريع وتيرة التحسينات، مع فوائد تمتد إلى حالات ضماناتٍ أخرى.

الكُمون النووي والاحتواء النووي ومعااهدة منع انتشار الأسلحة النووية (NPT)

فيما يتعلق بإحالة ملف إيران إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (UN Security Council)، أشار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA Board of Governors) إلى أن إيران أخفقت في الإبلاغ عن المواد والمنشآت والأنشطة النووية على النحو المطلوب بموجب اتفاق الضمانات الخاص بها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.¹¹ إنَّ إيران متورطةً في تخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة البلوتونيوم في منشآت

إنَّ الاتفاق مع إيران يقدم أيضاً فرصةً لحشد الموارد دعماً للضمانات النووية.

إنَّ البنية التحتية النووية لإيران في الأيام التي تلي الاتفاق سترقى إلى نوعٍ من القدرة الكامنة في الأسلحة النووية.

غير معلَن عنها في ظلِّ غيابِ لضوابط نووية. هذا وزَوَدَت إيران مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية أيضاً بتفسيرات منقوصة، وفي بعض الأحيان، متناقضة لنشاطها النووي، ورفضت حتى الآن معالجة العديد من المسائل الجارية بشأن الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامجها النووي. وقد دعا مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولاحقاً مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في قرارٍ تلو الآخر، إلى تعليق جهود إيران الساعية للتخصيب.¹² وقد ذهبت الولايات المتحدة في بعض الأحيان إلى ما هو أبعد من ذلك، زاعمةً في ظلِّ إدارة جورج دبليو بوش (George W. Bush) أنه لا يمكن أن يُسَمَّحَ لإيران بامتلاك أي قدرة تخصيب.¹³ غير أنه في الأيام التي تلي الاتفاق، يكاد يكون من المؤكد أن إيران ستحافظ على قدرةٍ لتخصيب اليورانيوم، وإن كان ذلك بوجود ضوابطٍ واتفاقٍ سياسي يحد من نطاق التخصيب، بما في ذلك عدد أجهزة الطرد المركزي ونوعها ومستوى التخصيب. وقد يكون لقدرة نووية كامنة كهذه في إيران تأثيرٌ سلبيٌّ على نظام منع الانتشار. في حين أن اتفاقاً مع إيران من غير المُرَجَّح أن يُطلق سلسلة انتشار تعاقبية شاملة، تسعى من خلالها مصر وتركيا والمملكة العربية السعودية إلى خيارات أسلحة نووية¹⁴، ربما يتسبب اتفاقٌ في سعي دولٍ إلى استراتيجية احتواء نووي - تنشئ عمداً بنية تحتية نووية داخلية لإبقاء الخيارات المستقبلية مفتوحة.¹⁵ وهذا بدوره ربما يقلل كثيراً من الثقة في النظام ككل.

الكُمون النووي هو الانتشار النووي الجديد

إنَّ البنية التحتية النووية لإيران في الأيام التي تلي الاتفاق سترقى إلى نوعٍ من القدرة الكامنة في الأسلحة النووية. وإذا اتَّخَذَت إيران القرار بتطوير

أسلحة نووية، فإنها بذلك قد تعيد استعمال منشآتها النووية المدنية وتُخصِّب اليورانيوم الخاص بها إلى درجةٍ تصلحُ لصنع الأسلحة، وتنتج ما يكفي من المواد الانشطارية لصنع سلاح. إنَّ كَمَّ الوقت الذي قد يستغرقه هذا الجهد يُعد مسألةً محلَّ نقاش، ولكن حتى بعد التوصل إلى اتفاق، قد تتمتع إيران بالقدرة لإنتاج مواد انشطارية كافية لصنع سلاح نووي في غضون أشهر بدلاً من سنوات.¹⁶ إن إنتاج مواد انشطارية يمكن استعمالها في صنع الأسلحة ليس القطعة الوحيدة من أُحْجِيَّة الأسلحة النووية، بل هو الجانب الأصعب لتطوير الأسلحة النووية كما أنه الجانب الأكثر أرجحية لأن يكتشفه مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA). ويمكن مواصلة معظم المهام الضرورية الأخرى المتعلقة بتصميم الأسلحة والتسليح بالتوازي مع إنتاج المواد الانشطارية وبخطر أقل بكثير من أن تكتشفه الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

قد تحافظ إيران على مستوى معين من الكُمون النووي، بالطبع، سواء في ظل اتفاق أو من دونه. وفي حال غياب اتفاقٍ نووي، فمن المحتمل أن إيران قد تواصل توسيع وتحسين برنامجها للطرد المركزي، مما يقصِّر عليها الطريق بشكل كبير لامتلاك سلاح. فالتوصل إلى اتفاقٍ قد يقلل من هذا الكُمون، ولكنه قد يضيف عليه الشرعية أيضاً.

وربما يلغي كُمون إيران النووي جزئياً بعض فوائد منع الانتشار الخاصة بالاتفاق. وعلى الرغم من أن القدرة النووية الكامنة لإيران لا تؤدي على الأرجح إلى سلسلة تعاقبية لبرامج جديدة للأسلحة النووية في المنطقة، فإن جيران إيران لا يحتاجون إلى السعي لامتلاك الأسلحة النووية بأنفسهم لتشكيل تحديات إضافية للنظام. وبدلاً من ذلك، ربما يختارون اتباع استراتيجية احتواء نووي، كما فعلت إيران. حيث أعلنت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة (UAE) والأردن، على سبيل المثال، عن نيتها السعي لامتلاك برامج طاقة نووية منذ أن كان البرنامج الإيراني مصدراً للصراع.¹⁷ حتى في حال لم تكن لدى هذه الدول النية لتطوير برنامجٍ للأسلحة - الإمارات العربية المتحدة والأردن على وجه الخصوص لديهما أسباب اقتصادية واضحة لتعزيز بنيتيهما التحتيتين النوويتين -

فإن امتلاك بعض التكنولوجيا النووية المحلية يوفر قدرة كامنة قد تثير تساؤلات حول نواياها في أذهان الخصوم وتوفر المرونة في حال فشل الاتفاق النووي وفي حال سعي إيران في نهاية المطاف إلى امتلاك أسلحة. وبالرغم من ذلك، فإن استراتيجيات الاحتواء هذه تبين بوضوح كبير نقطة ضعف مركزية لنظام منع الانتشار؛ حيث هناك بضع أدوات متوفرة تتمتع بالفعالية في إيقاف دولة عازمة على بناء قدرة نووية كامنة.

قد يثير كُمون إيران النووي مخاوف جيرانها كثيراً حتى لو لم تظهر أي نية لانتهاك التزاماتها بموجب الاتفاق النووي. وكلما اقتربت إيران من نشر سلاح نووي، سيكون أكثر إغراءً للآخرين أن يخففوا هذا التهديد المحتمل من خلال استكشاف خياراتهم الخاصة لتطوير أسلحة أو بنية تحتية نووية مُوسَّعة قبل فوات الأوان. وإذا كان وضعٌ راهناً جديداً لكُمون نووي إيراني كافياً لدفع الدول في المنطقة لاستكشاف برامج للأسلحة النووية أو استراتيجيات الاحتواء النووي بأنفسها، إذن، فمن المرجح أن يعاني نظام منع الانتشار النووي ككل من مصداقية متضائلة.

في حين ركز الجانب الأكبر للنقاش بشأن كُمون إيران النووي على مدى الوقت الذي قد تستغرقه إيران لإنتاج سلاح نووي، فالفترة الزمنية الفعلية محل الاهتمام هي مدى الوقت الذي قد تستغرقه إيران لإنتاج سلاح من النقطة التي تُكتشف فيها جهودها المنحرفة. إذن، فالكُمون الذي نهتم به هو نتاج كل من البنية التحتية النووية الكامنة وقوة إجراءات الرصد والتحقق في بلد ما. وإنَّ جِدَّة المخاوف بشأن القدرات التي يُسمح لإيران بالاحتفاظ بها داخلياً يُمكن تخفيفها إلى حدٍّ ما من خلال نظام تفتيش أكثر قوة. وبعبارة أخرى، ربما يحظى المجتمع الدولي برتبة أعلى إزاء قدرة إيران الكامنة إذا كان ذلك مصحوباً بنظام تفتيش أكثر تدخلياً.

وعليه، لا يوجد خطٌّ واضحٌ لإظهار مستوى الكُمون النووي الذي تتضرَّر بعده مصداقية نظام منع الانتشار النووي. وستكون دول كثيرة راضيةً إذا ما كان هناك جهد إيراني ساعٍ لأسلحة نووية باحتمال كبير أن يُكتشَف قبل عدة أشهر من إمكانية تطوير طهران لسلاح. آخرون، مثل

إسرائيل، لن يكونوا راضين عن أي اتفاق يسمح لإيران بالاحتفاظ بقدرة تخصيب لليورانيوم، مهما بلغت درجة تدخلية نظام التفتيش. إنَّ القيود المفروضة على إيران بموجب اتفاقٍ ينبغي أن تقلل من حوافز جيرانها لمواصلة جهود امتلاك أسلحة نووية أو استراتيجيات احتواء خاصة بها، ولكن لا يُرجَّح أن تقضي عليها تماماً. بالقدر الذي لا تزال فيه الدول في المنطقة ترى بعض الفائدة في السعي لاستراتيجية احتواء نووي، فإن اتفاقاً سيُشكَّل ضغطاً إضافياً على نظام منع الانتشار.

السابقة النووية الإيرانية وانتشار تكنولوجيا التخصيب وإعادة المعالجة (ENR)

ثمة أثرٌ جانبي آخر للاتفاق ألا وهو إضفاء الشرعية على القدرة النووية الكامنة التي اكتسبتها إيران بحكم عدم امتثالها لقواعد النظام. ويتمثل أحد الجوانب الرئيسية للنقاش مع إيران في ادعائها بـ"حق التخصيب" بموجب معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (NPT). وحدث بعد التوصل إلى اتفاق (انتقالي) مرحلي في نوفمبر/تشرين الثاني 2013، أن وصفَ القادة الإيرانيون انتصارهم في تأمين حقهم في التخصيب. بينما يدَّعي الدبلوماسيون الأمريكيون أن الاتفاق لا يقدم أي شيء من هذا القبيل - فالولايات المتحدة لم تعترف صراحةً بالتخصيب كحق مسموح به بموجب معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. ولم يرد ذكر لا للتخصيب ولا لإعادة المعالجة في نص معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ومسألة ما إذا كان للدول حقٌ في التخصيب وإعادة المعالجة تُعد من النقاشات القائمة منذ وقتٍ طويلٍ بين الأعضاء في المعاهدة. إنَّ ادعاء إيران بأن الغرب ينتهك حقوقها بموجب المعاهدة قد حصد لظهران بعض التعاطف حول العالم، وخاصة

لا يوجد خطٌّ واضحٌ لإظهار مستوى الكُمون النووي الذي تتضرَّر بعده مصداقية نظام منع الانتشار النووي.

ربما تشكّل قضية إيران عاملاً مُعقّداً حتى في اتفاقات التعاون النووي الثنائية الأطراف القائمة.

ضمن كتلة أعضاء حركة عدم الانحياز (Non-Aligned Movement)،¹⁸ كما عزّز الدعم الداخلي لبرنامجها النووي.¹⁹ ومع ذلك، وبغض النظر عما يدّعيه الدبلوماسيون الأمريكيون، يبدو أن الاتفاق مع إيران يُهيئ هذا النقاش للوقت الراهن. وستظلّ إيران مصرّة أن حقها في التخصيب قد ثبتت صحته، بالأفعال إن لم يكن بالأقوال.

إن قدرة إيران المحلية على تخصيب اليورانيوم يمكن أن تُشكّل سابقةً لاكتساب تكنولوجيات التخصيب من قِبَل دولٍ أخرى غير حائزة للأسلحة النووية ضمن معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. وتُعدّ تكنولوجيات التخصيب ضرورية لإنتاج الوقود داخلياً للمفاعلات النووية، إلا أن التكنولوجيا نفسها تستطيع أن تنتج مواد انشطارية للأسلحة النووية، لذا يُنظر إليها على أنها تطرح خطر انتشار. وقد عملت الولايات المتحدة طويلاً للحد من انتشار تكنولوجيات التخصيب وإعادة المعالجة على الصعيد المتعدد الأطراف، من خلال مجموعة الموردين النوويين (Nuclear Suppliers Group [NSG])، وباستخدام اتفاقات التعاون النووي الثنائية الأطراف على حد سواء.²⁰

لاقت الجهود المبذولة للحد من تكنولوجيا التخصيب وإعادة المعالجة نجاحاً كبيراً وفقاً لبعض الاعتبارات. حيث سعت الولايات المتحدة إلى منع الحلفاء والشركاء، بما في ذلك كوريا الجنوبية وتايوان، من الحصول على هذه التكنولوجيا، وفي السنوات الأخيرة لم يتم إمداد تكنولوجيا التخصيب وإعادة المعالجة للدول التي لا تملكها أصلاً. ومن بين الإحدى وثلاثين دولة التي تنتج الطاقة النووية داخلياً، توجد إحدى عشرة دولة فقط لديها تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم، ولم تعيد سوى خمس دول معالجة الوقود النووي المستهلك كجزءٍ من برنامجٍ نوويٍّ مدني.²¹

وقد أثارت قضية إيران، إلى جانب الاهتمام المتزايد بتطوير الطاقة النووية بصورة أكثر عمومية، اهتماماً جديداً بقضية إمداد التخصيب وإعادة المعالجة. ولكن بمجرد أن تمتلك إيران قدرة نووية كامنة يتم تأييدها، ولو على مَصْنَعٍ، من قبل مجموعة "دول الخمسة زائد واحد" (P5+1)، قد يصبح الحفاظ على الوضع الراهن إزاء قدرات التخصيب وإعادة المعالجة في دولٍ أخرى أمراً أكثر صعوبة. هل يمكن للولايات المتحدة أن تزعم بنجاح بأن حليفها موثوقاً ينبغي أن يُحرَم من التخصيب وإعادة المعالجة، حتى مع حالة إيران، المستمرة في تخصيب اليورانيوم والتي تبين أنها غير ممثلة لالتزاماتها بشأن منع الانتشار؟ وعليه، فإن شروط الاتفاق مع إيران معرضةً لخطر أن تصبح الأراضية الجديدة لقدرة نووية محلية، حيث يجد الموردون النوويون أنه من الصعب للغاية تبرير القيود على هذه التكنولوجيات. إنَّ الطامحين للأسلحة النووية المستقبلية قد لا يحتاجون ربما إلى تحمل سنوات من العقوبات المؤلمة، كما فعلت إيران، لتحقيق الكُمون. دولٌ عديدة، كاليابان والبرازيل على سبيل المثال، تتمتع بالفعل بقدرة نووية كامنة كبيرة، ويمكن لآخرين أن يبنوا قدرات نووية ويظلوا في الوقت نفسه ممثلين لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية طالما أنهم يعلنون بشكل سليم أنشطتهم للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ربما تشكّل قضية إيران عاملاً مُعقّداً حتى في اتفاقات التعاون النووي الثنائية الأطراف القائمة. في العام 2009، ولأول مرة في واحدة من هذه الاتفاقات، وافقت الإمارات العربية المتحدة (UAE) على ألا تمتلك تكنولوجيا التخصيب وإعادة المعالجة كشرط للتعاون مع الولايات المتحدة. ولهذا السبب، اعتُبر اتفاق الإمارات العربية المتحدة المعيار الذهبي لاتفاقات التعاون النووي. إلا أن اتفاق الإمارات العربية المتحدة ينطوي أيضاً على بند الأمة الأولى بالرعاية، وينص على أنه إذا عقدت الولايات المتحدة اتفاقاً أكثر مواتةً مع دولةٍ أخرى في المنطقة، فإن باستطاعة الإمارات العربية المتحدة السعي لتعديل الاتفاق. ولأنه لا يوجد اتفاق تعاون نووي، فإن الاتفاق النووي مع إيران قد لا يُفَعّل بند الأمة الأولى بالرعاية. غير أن

السماح لإيران بالاحتفاظ بقدرات التخصيب التي اتفقت الإمارات العربية المتحدة على التخلي عنها، قد يُنظر إليه على أنه تقويضٌ لروح اتفاق الإمارات العربية المتحدة، وبالتالي قد يُعَدُّ المحاولات المستقبلية للتوصل إلى اتفاقات تحد من إمداد التخصيب وإعادة المعالجة.

وبطبيعة الحال، تُعد الولايات المتحدة المُحكَّم النهائي لأية صفقة سيتم عقدها في اتفاق تعاون نووي ثنائي الأطراف؛ وبالتالي لا يُمكن أن تُجبر على السماح بنقل قدرات التخصيب وإعادة المعالجة رغماً عن إرادتها. ومع ذلك، هناك سببٌ يدفع للتشكك في أن الولايات المتحدة ستكون قادرة على الحفاظ على موقفها المتشدد إزاء توفير التخصيب وإعادة المعالجة، بالنظر إلى السابقة المُحددة في قضية إيران. وحتى في أفضل الظروف، تُبَيِّن أنه من الصعب إخضاع العلاقات الثنائية الأطراف مع حلفاء مهمين أو شركاء محتملين للهدف الغامض والطويل الأمد المتمثل في "تعزيز" نظام منع الانتشار النووي. وقد أوضحت سياسات الولايات المتحدة هذه الصعوبة المرة تلو الأخرى، وعلى الأخص في السنوات الأخيرة مع التوقيع على اتفاق تعاون نووي مع الهند اعتبره كثيرون بمثابة ضربة قوية للنظام.²² قد تكون الدول، مدعومةً بنموذج إيران قادرة على التخصيب، أكثر عدائيةً حتى في الضغط لتلبية مطالباتها لامتلاك تكنولوجيا التخصيب وإعادة المعالجة. وعلى أقل تقدير، فإن اتفاق إيران لديه القدرة على إضعاف الموقف التفاوضي الأمريكي إلى حدٍّ ما عندما يتعلق الأمر بنقل هذه القدرات.

في حين أنَّ السياسات الأمريكية كانت للحد من عمليات نقل التخصيب وإعادة المعالجة حتى للدول المتلقية التي لا تظهر أية إشارات تهديد، فإن دولاً مُورِّدةً أخرى كانت تتَّخذ وجهة نظرٍ أكثر ليبراليةً فيما يخص التجارة النووية. إن تبني قواعد مجموعة الموردين النوويين مؤخراً بشأن إمداد قدرات للتخصيب وإعادة المعالجة - في حين أن تحسناً طرأ على المبادئ التوجيهية السابقة - يفضي إلى قيود أضعف بكثير من تلك التي اقترحتها الولايات المتحدة أصلاً. واعترض عددٌ من الدول المُورِّدة على

فرض حظرٍ شاملٍ على مبيعات التخصيب وإعادة المعالجة إلى الدول التي لم تكن لديها التكنولوجيا أصلاً، وحتى على المعايير الأقل تقييداً التي دَعَت الموردين إلى مراعاة عواملٍ مثل الاستقرار الإقليمي عند اتخاذ قرارات بشأن عمليات النقل النووي. وبالنظر إلى الموقف الأكثر تساهلاً لمعظم الدول النووية المُورِّدة، فإن سابقة قدرة التخصيب وإعادة المعالجة التي حددتها قضية إيران ربما يكون من الصعب بشكل خاص أن تقاومها أطرافٌ أخرى في مجموعة الموردين النوويين. حيث يميل الكثير من هذه الدول بالفعل إلى عدم فرض شروطٍ على التخصيب وإعادة المعالجة؛ حيث تُوفر قضية إيران أسباباً إضافية لهم لعدم القيام بذلك.

حلفاء الولايات المتحدة والحدود على التخصيب وإعادة المعالجة (ENR)

إنَّ تأثير اتفاق مع إيران بشأن المزيد من انتشار تكنولوجيا التخصيب وإعادة المعالجة (ENR) ربما يجعل الأمر أكثر صعوبةً على الولايات المتحدة في أن تقنع دولاً أخرى - خاصةً الحلفاء - بعدم السعي لهذه التكنولوجيا. حيث بلَّغَت المفاوضات بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية حول اتفاق تعاون نووي طريقاً مسدوداً في العام الماضي بشأن قدرات التخصيب وإعادة المعالجة.²³ دفعت كوريا الجنوبية في اتجاه الحصول على موافقة الولايات المتحدة لتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة الوقود

في حين أنَّ السياسات الأمريكية كانت للحد من عمليات نقل التخصيب وإعادة المعالجة حتى للدول المتلقية التي لا تظهر أية إشارات تهديد، فإن دولاً مُورِّدةً أخرى كانت تتَّخذ وجهة نظرٍ أكثر ليبراليةً فيما يخص التجارة النووية.

إنّ اتفاقاً ناجحاً مع إيران هو أفضل لنظام منع الانتشار النووي من البديل عنه، ولكن ينبغي لصانعي السياسات أن يعملوا لتخفيف الجوانب السلبية المحتملة للاتفاق.

المستهلك الذي تم توفيره من قبل الولايات المتحدة؛ بينما اعتُزّت الولايات المتحدة على أسس منع الانتشار. وإذا نُظِرَ إلى الولايات المتحدة على أنها تسمح لإيران، وهي دولة معادية لمصالح الولايات المتحدة، بمواصلة الانخراط في التخصيب وإعادة المعالجة، قد يكون من الأكثر صعوبة إقناع حلفاء الولايات المتحدة المقربين بقبول القيود المفروضة على تكنولوجيات التخصيب وإعادة المعالجة.

يُعد اتفاق التعاون النووي مهماً للولايات المتحدة وكوريا الجنوبية على حدٍ سواء. ينمو القطاع النووي لكوريا الجنوبية نمواً سريعاً، سواء داخلياً أو كموردٍ لدول أخرى، وتعمل الشركات الأمريكية عملاً وثيقاً مع نظيراتها الكورية الجنوبية على عدّة مشاريع. إلى جانب المصالح التجارية، تُعتبر كوريا الجنوبية حليفاً مهماً للولايات المتحدة، واتفاق تعاون نووي هو إحدى أولويات السياسات للرئيسة وفق بارك غن هي (Park Geun-hye). غير أنه بموازنة هذه العلاقة القوية الثنائية الأطراف، تلقي العواقب المحتملة لاتفاق التعاون النووي بظلالها على الانتشار في شرق آسيا (East Asia) ونظام منع الانتشار عموماً. حيث أدّت الاستقازات المستمرة من الشمال إلى زعم البعض في كوريا الجنوبية بأن على البلد أن يسعى إلى امتلاك أسلحة نووية لمكافحة التهديد الكوري الشمالي.²⁴ رغم أن هذه الأصوات ليست في صميم السياسة الكورية الجنوبية بعد، إلا أنها تعكس بالفعل الرأي العام؛ وخُلصَ استطلاعان للرأي أجريا عقب تجربة نووية كورية شمالية في فبراير/شباط للعام 2013 إلى أن حوالي ثلثي الكوريين الجنوبيين

يدعمون جهد امتلاك أسلحة نووية.²⁵

تُصِرُّ سول على أن ليس لديها نيّة لتطوير أسلحة نووية، زاعمةً أنها تحتاج إلى قدرات التخصيب وإعادة المعالجة لضمان إمداد الوقود لقطاع طاقتها النووية الداخلي المتنامي (كما تزعم إيران أيضاً)، ومعالجة مشكلة تخزين الوقود المستهلك المتفاقمة بسرعة. وربما تجعل قدرات التخصيب وإعادة المعالجة أيضاً كوريا الجنوبية أكثر تنافسيةً عندما يتعلق الأمر بإمداد التكنولوجيا النووية خارج البلاد. ومن المؤكد أنّ برنامجاً كورياً جنوبياً للأسلحة النووية قد يُمثّل نتيجةً سلبيةً لجهود منع الانتشار، ولكن الجنوب لا يحتاج أن يسعى إلى أسلحة ليشكّل تحديات إضافية للنظام. وإذا كانت كوريا الجنوبية في نهاية المطاف بصدد تطوير قدرات التخصيب وإعادة المعالجة، قد يَنظُرُ الكثير من الدول على أن هذا جزءٌ من استراتيجية احتواء مُصمّمةً لتعزيز القدرة النووية الكامنة لسول، تماماً كنظرة الكثير من الدول إلى سعي إيران لتكنولوجيا التخصيب وإعادة المعالجة بهذه الطريقة. إنّ تصوّراً بأنّ نظام منع الانتشار غير قادرٍ على تقييد الطموحات النووية لأعضائه يُمثّل في حد ذاته عاملٍ ضار، حتى فيما هو أبعد من تهديدات الدول النووية المباشرة في الخليج وشرق آسيا. فالبلدان تشعر بأنها مُلزّمةٌ باللعب وفقاً للقواعد فقط عندما تعتقد أن الآخرين يقومون بالمثل؛ إنّ أزمة ثقةٍ بالنظام تهدد بتخفيف قيود الاتفاقات الدولية وتجعل الانتشار أكثر أرجحيةً. مهما تكون النتيجة، فإن المفاوضات الصعبة مع كوريا الجنوبية من المُرجّح أن تكون الأولى فقط من بين العديد من الاختبارات لقدرة الولايات المتحدة على إنكار السابقة التي كان ليحدها اتفاق إيران. ولا تُعد سول العاصمة الوحيدة المتحالفة التي ستصطف فيها المصالح التجارية والأمنية الواضحة الثنائية الأطراف لصالح اتفاق يتيح قدرةً للتخصيب وإعادة المعالجة. وإذا وافقت الولايات المتحدة في نهاية المطاف على أحكام التخصيب وإعادة المعالجة، فإنها ستواجه بعد ذلك مهمة التفاوض على الحدود بشأن هذه الموافقة. هنا مجدداً ربما يؤدي اتفاق إيران دوراً. يمتد جهد التخصيب الإيراني عبر عددٍ من محطات تصنيع المكونات،

ومختبرات البحث والتطوير، ومنشآت الإنتاج، وربما سيحافظ على آلاف أجهزة الطرد المركزي العاملة بالغاز في الأيام التي تلي الاتفاق. وبالنظر إلى نطاق البرنامج الإيراني، فإن فرض حدود صارمة على حجم قدرة حليفة للتخصيب وإعادة المعالجة ربما لا يكون أمراً هيناً.

توصيات السياسات لمُصدِقيّة النظام

إنّ اتفاقاً ناجحاً مع إيران هو أفضل لنظام منع الانتشار النووي من البديل عنه، ولكن ينبغي لصانعي السياسات أن يعملوا لتخفيف الجوانب السلبية المحتملة للاتفاق. وينبغي للولايات المتحدة أن تواصل الحفاظ على الوضع الراهن إزاء دول جديدة تتلقى تكنولوجيات التخصيب وإعادة المعالجة (ENR) وأن تستخدم الاتفاق كفرصة لتعزيز قدرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) ودعم إجراءات ضماناتها الأكثر صرامة. في نهاية المطاف، ستكون الطريقة الأفضل لتعزيز نظام منع الانتشار هي ضمان النجاح الطويل الأمد للاتفاق.

مدركين بأن إيران ستحتفظ بقدرات التخصيب بموجب اتفاق إيران، إقترح بعض المحللين أن مجموعة "دول الخمسة زائد واحد" (P5+1) تشير صراحةً في نص اتفاق إلى أن الاتفاق هو إجراء استثنائي لن يحدد سابقةً للدول الأخرى.²⁶ ومع ذلك، فمن غير المرجح أن ترى تلك الدول الأخرى هذا كحجةٍ مُقنعة. إنّ إنكار وجود السابقة سيكون صعباً خاصةً في سياق نظام منع الانتشار النووي، الذي يتضمن تجارب سابقة مُرهقة عندما يتعلق الأمر بتطبيق معايير مختلفة على مجموعات مختلفة من الدول. ومنذ المفاوضات المبكرة لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (NPT)، أبدت البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية غضبها من الهيكلية الخاصة بمعاهدة تقبل فئات منفصلة من الذين يملكون أسلحة نووية والذين لا يملكونها. ومن غير المرجح أن تقبل الدول النامية اليوم اجتزاء فئة منفصلة بداعي تهديدات وشيكة للسلم والأمن. إنّ التأكيد على إيران كحالة استثنائية سيؤدي فقط إلى تكدير الدول بهذه المعايير المزدوجة المُدرّكة ولن يفعل سوى

القليل لثني أولئك الذين يرون وجود سابقةٍ في الاتفاق. إنّ ما تستطيع الولايات المتحدة فعله هو الاستمرار في منع دول جديدة من امتلاك قدرات محلية للتخصيب وإعادة المعالجة، من خلال مجموعة الموردين النوويين (NSG) واتفاقاتها الثنائية الأطراف للتعاون النووي وضمانات لإمدادات الوقود. يُعد الحد من انتشار قدرات التخصيب وإعادة المعالجة من خلال الإمداد الثنائي الأطراف طريقة مباشرة لدعم النظام عقب اتفاق إيران.

ينبغي للولايات المتحدة أيضاً أن تستخدم الاتفاق مع إيران لتسليط الضوء على البروتوكول الإضافي (Additional Protocol) وأهمية الضمانات النووية. حيث يوفر الاتفاق فرصة لدعم نظام الضمانات القائم. ويجدر بالولايات المتحدة والدول المتقاربة التفكير أن تواصل محاولاتها لإقناع الدول التي تمنع البروتوكول الإضافي، ليس ذلك فحسب بل عليها أن تستخدم ظروف الاتفاق أيضاً للمضي قدماً بمفهوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية الجديد للضمانات على مستوى الدولة، والذي يتطلع إلى ما هو أبعد من تصريحات الدول للتحقق من عدم وجود نشاط نووي غير مشروع. في حين يُواجه المفهوم على مستوى الدولة معارضةً من بعض الدول الأعضاء، التي ترى أنه يتجاوز السلطة القانونية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تُمثل إيران أساساً منطقياً ممتازاً لمقاربات جديدة للتحقق الفعال من القدرات النووية. ومع بدء مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتطبيق مفاهيم جديدة للضمانات على عملهم في إيران بموجب اتفاق، على الولايات المتحدة أن تعمل لتوجيه الانتباه إلى دور البروتوكول الإضافي وغيره من أوجه تقدّم الضمانات في بناء الثقة في الطابع السلمي لبرنامج إيران

**ينبغي للولايات المتحدة أيضاً أن تستخدم
الاتفاق مع إيران لتسليط الضوء على
البروتوكول الإضافي (Additional Protocol)
وأهمية الضمانات النووية.**

النووي. ربما تُقدّم قضية إيران توضيحاً قوياً لفائدة ضمانات مُعززة للوكالة الدولية للطاقة الذرية لبناء الثقة في النظام، من خلال التحقق من أن الدول لا تُحوّل المواد النووية لأغراضٍ خطيرة.

وبصورة أكثر عمومية، إن اتفاق إيران هو فرصةً للولايات المتحدة للتأكيد على أهمية الوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمان الامتثال لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي منظمة صغيرة نسبياً تتمتع باختصاص عالمي. إن اتفاقاً من شأنه أن يلقي عبئاً كبيراً على هيئة تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومن المرجح أن يدعو إلى إجراء عمليات تفتيش إضافية للتحقق من التصريحات الإيرانية وشروط الاتفاق نفسه على حدّ سواء. ويتعين على مجموعة "دول الخمسة زائد واحد" أن تأخذ بزمام المبادرة في التأكد من أن لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية الموارد والتكنولوجيا اللازمة للاضطلاع بهذه المهام الإضافية، وأن تُشجّع الدول الأخرى على تشارك عبء الموارد. ويمكن للرصد والتحقق القويين تحقيق مكاسبٍ من خلال تعزيز الثقة في قدرة نظام منع الانتشار على الكشف عن عدم الامتثال والاستجابة له، كما يمكن أن تُعزّز تجربة إيران فعلاً مصداقية النظام إذا ما اعتبرت استجابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية فعالة.

وأخيراً، ينبغي أن تتخذ مجموعة "دول الخمسة زائد واحد" خطواتٍ لتعزيز النجاح الطويل الأمد لاتفاق إيران النووي. حتى إذا كانت طهران متقبلةً وملتزمةً تماماً بشروط الاتفاق، يُرجح أن تستغرق الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعض الوقت للتحقق من جميع تصريحات إيران وتسوية القضايا العالقة تماماً فيما يخص الجانب العسكري لبرنامجها النووي.²⁷ ليس بإمكان الولايات المتحدة السيطرة على أفعال إيران، ولكن يمكنها أن تضمن أن اتفاقاً لديه الفرصة لينجح من خلال تذكير المجتمع الدولي، وخاصةً أولئك في المنطقة، بأن هذه ستكون عملية طويلة الأمد وليس نجاحاً بين عشيةٍ وضحاها. ستواجه الولايات المتحدة تحدياتٍ حقيقية في معالجة الادعاءات بالانتهاك الإيراني التي يكاد يكون من المؤكد أنها ستظهره في

الأشهر والسنوات بعد أن يتم توقيع الاتفاق. إن اتفاقاً ينهار هو السيناريو الأسوأ بالنسبة للجهود العالمية الرامية إلى منع الانتشار. وفي تلك الحالة، يعاني النظام مُعاناةً مُضاعفة. أولاً، قد تتزعزع الثقة بقدرة المجتمع الدولي على معالجة عدم الامتثال لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية معالجةً فعالةً وسليمةً. كما أنّ إضافة نتيجة كهذه إلى سجل حافل يشمل إطار العمل المُتفق عليه المُخفق - اتفاقٌ متفاوض عليه لتجميد البرنامج النووي الكوري الشمالي في العام 1994 - تُهدد بتقويض مصداقية النظام، مما يجعله أقل فعاليةً في الحد من الانتشار في المستقبل. وربما يُعزّز اتفاقٌ مُخفق حالة أولئك الذين قد يُفضّلون العمل خارج النظام لمعالجة الانتشار، بما في ذلك أولئك الذين قد يلجؤون بسرعة أكبر إلى استخدام القوة عوضاً عن الدبلوماسية. ثانياً، قد يظلّ النظام مُتقلاً بالسابقة السلبية التي تسمح لدولة غير مُمتثلة لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية بالحفاظ على قدرة نووية كامنة، مع كل ما يرافق ذلك من انعكاسات للحدود المستقبلية على انتشار تكنولوجيا التخصيب وإعادة المعالجة.

إن اتفاقاً متفاوضاً عليه للحد من طموحات إيران الساعية لأسلحة نووية قد يُمثّل تقدماً رئيسياً في منع الانتشار. رغم أنّ اتفاقاً مُكلّف بعض الشيء، إلا أنه يظلّ أفضل من البديل عنه: جهّد نووي إيراني غير مُقيّد يزرع بذور الصراع وربما يُعزّز الانتشار في منطقة غير مستقرة أصلاً. ولتحقيق أقصى استفادة من الاتفاق، ينبغي أن تُؤكّد الولايات المتحدة وحلفاؤها على الفوائد ذات الصلة لنظام منع الانتشار - قيمة التطبيق الشامل لأشد ضوابط الوكالة الدولية للطاقة الذرية صرامةً والدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في التحقق من الامتثال لمعاهدة منع الانتشار النووي. والأهم من ذلك كله، أنّ على الولايات المتحدة أن تبذل كل ما في وسعها للسماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن تضطلع بعملها في إيران، متيحةً للعملية زماناً ومكاناً كافيين لتوّتي ثمارها.

¹ داليا داسا كاي (Dalia Dassa Kaye) وجيفري مارتيني (Jeffrey Martini)، "الأيام التي تلي الاتفاق مع إيران: الاستجابات الإقليمية لاتفاق نووي نهائي" (*The Days After a Deal with Iran: Regional Responses to a Final Nuclear Agreement*)، سانتا مونیکا، كاليفورنيا: مؤسسة RAND، PE-122-RC، 2014. اطلع عليه بتاريخ 15 مايو/أيار، 2014: <http://www.rand.org/pubs/perspectives/PE122.html>؛ علي رضا نادر (Alireza Nader)، "الأيام التي تلي الاتفاق مع إيران: الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الإيرانية" (*The Days After a Deal with Iran: Continuity and Change in Iranian Foreign Policy*)، سانتا مونیکا، كاليفورنيا: مؤسسة RAND، PE-124-RC، 2014. اطلع عليه بتاريخ يونيو/حزيران 2014: <http://www.rand.org/pubs/perspectives/PE124.html>؛ لين إي. ديفيس (Lynn E. Davis)، "الأيام التي تلي الاتفاق مع إيران: سياسات الاحتواء والالتزام الأمريكية" (*The Days After a Deal with Iran: U.S. Policies of Hedging and Engaging*)، سانتا مونیکا، كاليفورنيا: مؤسسة RAND، PE-125-RC، 2014. اطلع عليه بتاريخ أغسطس/آب 2014: <http://www.rand.org/pubs/perspectives/PE125.html>؛ لين إي. ديفيس (Lynn E. Davis) وديفيد إي. ثالر (David E. Thaler)، "الأيام التي تلي الاتفاق مع إيران: التداعيات على القوى الجوية" (*The Days After a Deal with Iran: Implications for the Air Force*)، سانتا مونیکا، كاليفورنيا: مؤسسة RAND، PE-137-RC، 2015. اطلع عليه بتاريخ يناير/كانون الثاني 2015: <http://www.rand.org/pubs/perspectives/PE137.html>؛ لاري هاناور (Larry Hanauer)، "الأيام التي تلي الاتفاق مع إيران: دور الكونجرس في تنفيذ اتفاق نووي" (*Days After a Deal with Iran: Congress's Role in Implementing a Nuclear Agreement*)، سانتا مونیکا، كاليفورنيا: مؤسسة RAND، PE-139-RC، 2015. اطلع عليه بتاريخ يناير/كانون الثاني 2015: <http://www.rand.org/pubs/perspectives/PE139.html>.

² يُرَكِّز تحليلنا على حُكْمين اثنين تحديداً وهما: إبرام إيران لبروتوكول إضافي (Additional Protocol) لاتفاق ضماناتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) وتخفيفها المتواصل لليورانيوم. رغم أننا لا نحاول هنا التنبؤ بالأحكام الدقيقة لاتفاق نهائي، إلا أننا نتوقع أن اتفاقاً لا يكتمل من دون إدراج هذين البندين. وقد لا يتغير تحليلنا تغيراً جوهرياً إذا تم تعديل بعض الأحكام المُفْتَرَضَة الأخرى.

³ حول تأثير مُضادٍ لانتشار النظام على الانتشار المستقبلي، راجع جيفري أم. كابلو (Jeffrey M. Kaplow)، "امتثال الدولة والسجل الحافل لنظام منع الانتشار النووي" (*State Compliance and the Track Record of the Nuclear Nonproliferation Regime*)، ورقة عمل (Working Paper)، 2014. اطلع عليه بتاريخ 15 سبتمبر/أيلول، 2014: <http://dl.jkaplow.net/KaplowCh1.pdf>.

⁴ على سبيل المثال، رغم الضغط الأمريكي، عارضت تركيا والبرازيل قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (UN Security Council) بشأن مُعاقبة إيران في العام 2012، بعد أن رفض الغرب إلى حدٍ كبير اتفاقاً قد عقدها مع إيران. بعد أن صوتت إندونيسيا لصالح القرار رقم 1747 (Resolution 1747) الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ضد إيران في العام 2007، انتقدت قادتها داخلياً لاصطفافهم مع الولايات المتحدة. استخدم المشرعون (صانعو القرار) حُكماً من الدستور الإندونيسي لإجبار الرئيس على الخضوع لاستجواب رسمي، مما أسفر عن أشهر من النقاش. راجع مايكل أس. مالي (Michael S. Malley) وتانيا أوجيلفي وايت (Tanya Ogilvie-White)، "القدرت النووية في جنوب شرق آسيا: بناء جدار حماية وقائي لمنع الانتشار" (*Nuclear Capabilities in Southeast Asia: Building a Preventive Proliferation Firewall*)، *Nonproliferation Review*، مجلد 16، رقم 1، 2009، ص. 32 - أدت سياسة الصراع الإيراني أيضاً إلى تعقيد العلاقات مع ماليزيا. بعد أن صوتت مبعوث ماليزي خدم لفترة طويلة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ضد قرار ينتقد إيران في العام 2010، ما كان من الحكومة الماليزية إلا أن استبدلته سريعاً وسط ضغوط من الولايات المتحدة. 2010. راجع هاينريخ (Mark Heinrich)، "استبعدت ماليزيا مبعوثها لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعد تصويت إيران النووي" (*Malaysia Dismissed IAEA Envoy After Iran Atomic Vote*)، رويترز (Reuters)، 9 فبراير/شباط، 2010.

⁵ أمثلة تتضمن جوشوا ويليامز (Joshua Williams) وجون بي. فولفستال (Jon B. Wolfstahl)، "معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في عامها الخامس وثلاثين: أزمة امتثال أم أزمة ثقة؟" (*The NPT at 35: A Crisis of Confidence?*)، نيويورك: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (Carnegie Endowment for International Peace)، 2005؛ توم ساوير (Tom Sauer)، "نظام منع الانتشار النووي في أزمة" (*The Nuclear Nonproliferation Regime in Crisis*)، بيس ريفيو (*Peace Review*)، مجلد 18، رقم 3، 2006، صفحات 333-340؛ جورج بيروكوفيتش (George Perkovich)، "نهاية نظام منع الانتشار؟" (*The End of the Nonproliferation Regime?*)، كارنت هستوري (*Current History*)، مجلد 105، رقم 694، 2006، صفحات 355-362. تتضمن "قائمة مختصرة" أعدها أحد العلماء للتحديات التي تواجه معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية عشرة عوامل خارجية وتسعة داخلية؛ راجع ويليام سي. بوتر (William C. Potter)، "معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ومصادر ضبط النفس النووي" (*The NPT and the Sources of Nuclear Restraint*)، *Daedalus*، مجلد 139، رقم 1، 2010، صفحات 68-81.

⁶ للمزيد حول الاستجابات الإقليمية لاتفاق نووي مع إيران، راجع كاي (Kaye) ومارتيني (Martini)، 2014.

⁷ لا تؤثر استجابة إسرائيل لاتفاق مع إيران على نظام منع الانتشار بالطريقة نفسها، نظراً لأن إسرائيل تمتلك أسلحة نووية أصلاً. غير أن الكيفية التي تنظر فيها إسرائيل إلى التهديد الوارد من إيران في الأيام التي تلي الاتفاق، تُعد عاملاً مهماً في الأمن الإقليمي العام. للاطلاع على مناقشة كاملة، راجع كاي (Kaye) ومارتيني (Martini)، 2014.

⁸ تُدرُك أن الدول تنتشر نووياً لعدة أسباب أبعد من السبب المرتبط بجار يمارس أنشطة الانتشار (مثل الحظوة، والمصالح البيروقراطية، والاستعدادات النفسية للقادة)، ولكن ثمة أدلة على أن جراً أو منافساً يمارس أنشطة الانتشار يزيد من احتمالية أن دولة ستستكشف خيار أسلحة نووية. إن التصور الذي يفيد بأن الدول تستكشف خيار أسلحة نووية من شأنه أن يضر بنظام منع الانتشار. حول النتيجة التي تفيد أن الدول تمارس أنشطة الانتشار استجابة منها لجيران أو منافسين، راجع نيكولاس أل. ميلر (Nicholas L. Miller)، "الدومينو النووي: نبوءة لهزيمة ذاتية؟" (*Nuclear Dominoes: A Self-Defeating Prophecy?*)، *Security Studies*، مجلد 23، رقم 1، 2014، صفحات 73-33.

⁹ الوكالة الدولية للطاقة الذرية (International Atomic Energy Agency)، "إبرام البروتوكولات الإضافية: الوضع اعتباراً من 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2014" (*Conclusion of Additional Protocols: Status as of 5 November 2014*)، صفحة على الإنترنت، 2014. اطلع عليه بتاريخ 15 ديسمبر/كانون الأول، 2014: https://www.iaea.org/safeguards/documents/AP_status_list.pdf.

¹⁰ أندرياس بيرسو (Andreas Persbo)، "تأمل في الحالة الراهنة لنظام منع الانتشار النووي والضمانات" (*A Reflection on the Current State of Nuclear Non-Proliferation and Safeguards*)، تحالف الاتحاد الأوروبي لمنع الانتشار (EU Non-Proliferation Consortium)، *Non-Proliferation Papers*، رقم 8، فبراير/شباط 2012، ص. 15.

¹¹ مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA Board of Governors)، "تنفيذ اتفاق الضمانات لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في جمهورية إيران الإسلامية" (*Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran*)، IAEA GOV/2006/14، 4 فبراير/شباط، 2006. اطلع عليه بتاريخ 1 سبتمبر/أيلول، 2014: <https://www.iaea.org/sites/default/files/gov2006-14.pdf>.

¹² على سبيل المثال، القرار رقم 1696 لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (UN Security Council Resolution 1696)، المُتَّخَذ في العام 2006 ومضمونه، "مطالبة إيران بتعليق جميع الأنشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة". "مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يطالب إيران بتعليق تخصيب اليورانيوم بحلول 31 أغسطس/آب، أو مواجهة عقوبات اقتصادية ودبلوماسية محتملة" (*United Nations Security Council Demands Iran Suspend Uranium Enrichment by 31 August, or Face Possible Economic, Diplomatic Sanctions*)، 31 يوليو/تموز، 2006. اطلع عليه بتاريخ سبتمبر/أيلول 2014: <http://www.un.org/News/Press/docs/2006/sc8792.doc.htm>.

¹³ "بوش: يجب أن توقف إيران تخصيب اليورانيوم" (Bush: Iran Must Stop Uranium Enrichment)، CNN.COM، 19 يونيو/حزيران، 2006.

¹⁴ حول شك بأن قبلة إيرانية تسبب في "سلسلة نووية تعاقبية" في المنطقة، راجع، على سبيل المثال، توماس دلبو، ليمان (Thomas W. Lippman)، "الأسلحة النووية والاستراتيجية السعودية" (*Nuclear Weapons and Saudi Strategy*)، معهد الشرق الأوسط للسياسات (The Middle East Institute Policy) موجز رقم 5، يناير/كانون الثاني 2008؛ كولن أيتش. كاهل (Colin H. Kahl)، وميليسا جي. دالتون (Melissa G. Dalton)، وماتيو إيرفين (Matthew Irvine)، "المملكة النووية: إذا كانت إيران تبني القبلة، هل ستكون المملكة العربية السعودية التالية؟" (*Atomic Kingdom: If Iran Builds the Bomb, Will Saudi Arabia Be Next?*)، مركز الأمن الأمريكي الجديد (Center for New American Security)، فبراير/شباط 2013. حول نظريات الدومينو النووي، راجع يوهان برجيناس (Johan Bergenas)، "أسطورة الدومينو النووي: تفكيك أسوأ سيناريوهات الانتشار" (*The Nuclear Domino Myth: Dismantling Worst-Case Proliferation Scenarios*)، فورين أفيرز (*Foreign Affairs*)، 31 أغسطس/آب 2010.

¹⁵ حول الكُمون النووي، راجع سكوت دي. ساجان (Scott D. Sagan)، "الكُمون النووي والانتشار النووي" (*Nuclear Latency and Nuclear Proliferation*)، في طبعتي ويليام بوتز (William Potter) وغاوكار موخاتزاناوا (Gaukar Mukhatzhanova)، "التنبؤ بالانتشار في القرن الحادي والعشرين: دور النظرية" (*Forecasting Proliferation in the 21st Century: the Role of Theory*)، بالو ألتو، كاليفورنيا: دار نشر جامعة ستانفورد (Stanford University Press)، 2010، صفحات 13-37. حول مفهوم الاحتواء النووي، راجع أرييل ليفيت (Ariel Levite)، "لا تَقُلْ أبداً مرة أخرى: الانعكاس النووي المُعاد النظر فيه" (*Never Say Never Again: Nuclear Reversal Revisited*)، إنترناشيونال سكيورتري (*International Security*)، مجلد 27، رقم 3، شتاء 2002، صفحات 59-88.

¹⁶ ديفيد أي. سانجر (David E. Sanger)، "تُفيدُ إيران في تقريرٍ أنُ بناءً سلاح نووي قد يستغرق سنواتٍ، لا أشهر" (*Building Nuclear Weapon Would Take Years, Not Months, Iran Says in Report*)، نيويورك تايمز (*New York Times*)، 13 يونيو/حزيران، 2014.

¹⁷ أُعْلِنَتْ الدول الست الأعضاء من مجلس التعاون الخليجي (Gulf Cooperation Council) - وهي الكويت والمملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة وقَطْرَ وعُمان - عزمها تكليف إجراء دراسة حول الطاقة النووية السلمية في ديسمبر/كانون الأول للعام 2006. أنشأ الأردن لجنة وطنية للاستراتيجية النووية في العام 2007. أبدت مصر اهتماماً متجدداً بالطاقة النووية في العام 2004، مُوقَّعةً اتفاق تعاونٍ نووي مع روسيا، وتم توقيع اتفاق تعاونٍ ثنائي مع الروس في العام 2008.

¹⁸ توماس إدربرينك (Thomas Erdbrink)، "دول عدم الانحياز تدعم الاتفاق النووي الإيراني، ولكن ليس سوريا" (*Nonaligned Nations Back Iran's Nuclear Bid, but Not Syria*)، نيويورك تايمز (*New York Times*)، 31 أغسطس/آب، 2012.

¹⁹ في دراسة استقصائية أجرتها مؤسسة RAND في العام 2009، دعم الإيرانيون بأغلبية ساحقة برنامج إيران النووي المدني. راجع سارة بيث إلسون (Sara Beth Elson) وغليرظا نادر (Alireza Nader)، "ماذا يعتقد الإيرانيون؟ دراسة استقصائية للمواقف حول الولايات المتحدة، والبرنامج النووي، والاقتصاد" (*What Do Iranians Think? A Survey of Attitudes on the United States, the Nuclear Program, and the Economy*)، سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة RAND 2011، TR-910. اطلع عليه بتاريخ 17 ديسمبر/كانون الأول، 2014. http://www.rand.org/pubs/technical_reports/TR910.html

²⁰ حول جهود الولايات المتحدة لتعزيز منع الانتشار النووي، راجع آر. ديفيس جيبونز (R. Davis Gibbons)، "باروخ إلى باراك: هيمنة وسياسة نظام منع الانتشار النووي" (*Baruch to Barack: Hegemony and the Politics of the Nuclear Non-Proliferation Regime*)، ورقة عمل (Working Paper)، 2014. اطلع عليه بتاريخ 20 ديسمبر/كانون الأول، 2014. <http://www.rebeccadavisgibbons.com/#!research/c1o10>

²¹ الأرقام من الموقع الإلكتروني للرابطة النووية العالمية (World Nuclear Association)، غير مؤرخ. اطلع عليه بتاريخ 15 سبتمبر/أيلول، 2014. <http://www.world-nuclear.org>. هناك دولٌ إضافية عديدة لديها قدرات إعادة المعالجة كجزء من برنامجٍ للأسلحة النووية. ولا تُحسب هنا حفنة من الدول، تشمل العراق وليبيا، التي استكشفت تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم في الماضي.

²² راجع، على سبيل المثال، ويليام سي. بوتز (William C. Potter)، "الهند والمظهر الجديد لسياسات منع الانتشار الأمريكية" (*India and the New Look of US Nonproliferation Policy*)، نونبروليفيريشن ريفيو (*Nonproliferation Review*)، مجلد 12، رقم 2، 2005، صفحات 343-354.

²³ لتكوين خلفيةٍ حول مفاوضات التعاون النووي بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، بما في ذلك التقارير التي تفيد أن الطرفين ربما يوشكان على التوصل إلى اتفاق، راجع دويون كيم (Duyeon Kim)، "ما وراء سياسة اتفاق 1-2-3 بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية" (*Beyond the Politics of the U.S.-South Korea 1-2-3 Agreement*)، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (Carnegie Endowment for International Peace)، 29 أكتوبر/تشرين الأول 2014. اطلع عليه بتاريخ 15 نوفمبر/تشرين الثاني، 2014. <http://carnegieendowment.org/2014/10/29/beyond-politics-of-u.s.-south-korea-123-agreement/ht2o>

²⁴ راجع، على سبيل المثال، ديفيد أي. سانجر (David E. Sanger)، "في الولايات المتحدة، تقدم السلطات الكورية الجنوبية المبررات لامتلاك أسلحة نووية" (*In the U.S., South Korean Makes Case for Nuclear Arms*)، نيويورك تايمز (*New York Times*)، 9 أبريل/نيسان، 2013.

²⁵ مارتن فاكلر (Martin Fackler) وتشوي سانغ-هون (Choe Sang-Hun)، "تغازل كوريا الجنوبية الأفكار النووية رداً على تهديدات الشمال" (*South Korea Flirts With Nuclear Ideas as North Blusters*)، نيويورك تايمز (*New York Times*)، 10 مارس/آذار 2013.

²⁶ ماتيو كروينج (Matthew Kroenig) وباري بافل (Barry Pavel)، "اتفاقٌ نوويٌّ مع إيران: تحدي الانتشار" (*A Nuclear Deal with Iran: The Proliferation Challenge*)، ناشيونال إنترست (*National Interest*)، 1 يوليو/تموز، 2014.

²⁷ من باب المقارنة، اضطلعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) بعمليات التفتيش على مدار أربع سنوات في جنوب أفريقيا للتحقق من أن البلد قد قام فعلاً بتفكيك برنامجه للأسلحة النووية، حتى في الوقت الذي تلقت فيه مستويات تعاون عالية من الجنوب أفريقيين.

عن المؤلفين

جيفري أم. كابلو (Jeffrey M. Kaplow) هو زميلٌ في معهد الصراع والتعاون العالمي التابع لجامعة كاليفورنيا (University of California's Institute on Global Conflict and Cooperation) ومُرَشَّحٌ لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية في جامعة كاليفورنيا، سان دييغو. وكان زميلًا في برنامج ستانتون للأمن النووي (Stanton Nuclear Security Fellow) في مؤسسة RAND بين عامي 2012-2013. ويستكشف مشروع كتابه الحالي تأثيرات المؤسسات الأمنية الدولية على سلوك الدول. يحمل كابلو شهادة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة كاليفورنيا، سان دييغو، وشهادة الماجستير في السياسات الأمنية الدولية من كلية كينيدي في جامعة هارفارد (Harvard's Kennedy School)، وشهادة الماجستير في العلوم السياسية من ييل (Yale).

ريبيكا ديفيس جيبونز (Rebecca Davis Gibbons) هي مُرَشَّحَةٌ لنيل شهادة الدكتوراه في الإدارة الحكومية (Government Department) في جامعة جورج تاون (Georgetown University). ويبحث مشروع أطروحتها وعنوانه "باروخ إلى باراك: الهيمنة الأمريكية وسياسة نظام منع الانتشار النووي" (Baruch to Barack: American Hegemony and the Politics of the Nuclear Nonproliferation Regime) التعاون في منع الانتشار بين الأعضاء في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (Treaty on the NonProliferation of Nuclear Weapons). كانت زميلةً في برنامج ستانتون للأمن النووي (Stanton Nuclear Security Fellow) في مؤسسة RAND بين عامي 2013-2014. قَدِّمَت جيبونز الدعم إلى للاستقرار الاستراتيجي للقوى الجوية (Air Force's Strategic Stability) وشعبة مكافحة أسلحة الدمار الشامل (Combatting WMD Branch) منذ العام 2008. وهي تحمل شهادة الماجستير في الأمن الدولي (International Security) من جامعة جورج تاون (Georgetown University) وشهادة الماجستير في العلوم النفسية والداغية (Psychological and Brain Sciences) من كلية دارتموث (Dartmouth College).

عن هذا المنظور التحليلي

تُرَكِّزُ إحدى وثلاثين سلسلة المناظير التحليلية لمؤسسة RAND على ما قد تبدو عليه سياسات الشرق الأوسط والولايات المتحدة في "الأيام التي تلي الاتفاق" (اتفاق نووي نهائي) مع إيران. ويبحث هذا المنظور التحليلي تداعيات اتفاق محتمل على نظام منع الانتشار النووي. كما تبحث أوراق أخرى في السلسلة تأثير اتفاقٍ على المنطقة والسياسة الخارجية الإيرانية والعلاقات بين الولايات المتحدة وإيران.

يؤدُّ المؤلفون أن يتوجَّهوا بالشُّكر لمارك فيتزباتريك (Mark Fitzpatrick) وجميس كينليفان (James Quinlivan) على مراجعتهم المدروسة لمخطط المشروع. لقد استفدنا أيضاً من التعليقات المفيدة من سيث جونز (Seth Jones)، وداليا داسا كاي (Dalia Dassa Kaye)، وبوني لين (Bonny Lin)، وجيفري مارتيني (Jeffrey Martini)، وعلبرظا نادر (Alireza Nader). إننا ممتنون بشكل خاص للين ديفيس (Lynn Davis) لتوجيهها ومراجعتها الدقيقة لمسودات متعددة. شكَّرُ خاص وواجبُ للمشاركين في إنتاج هذا المنظور التحليلي وهم: أروين بيكنيل (Arwen Bicknell)، وماثيو بيرد (Matthew Byrd)، ولوفانسي إنغرام (Lovancy Ingram).

أعدَّ هذا البحث كجزءٍ من برنامج زمالات ستانتون للأمن النووي (Stanton Nuclear Security Fellows Program) في مؤسسة RAND. وقد أُنشئَ برنامج زمالات ستانتون للأمن النووي لحث تطوير الجيل القادم من القادة حول الأمن النووي من خلال دعم البحث المتعدد الاختصاصات الذي سَيُعزِّزُ فهم السياسات ذات الصلة بالقضايا. ويجري الزملاء بحثاً مستقلاً على مدار سنة، لإنتاج دراساتٍ تُسهم في الهيكل العام لمعرفة الأمن النووي. يحظى زملاء برنامج ستانتون (Stanton Fellows) بدعم مؤسسة ستانتون (Stanton Foundation)، التي أنشأها فرانك ستانتون (Frank Stanton) الرئيس السابق لشبكة سي بي إس (CBS)، وهو الرئيس التنفيذي الرائد الذي قاد شبكة التلفزيون لمدة 25 عاماً. في العام 1954، عَيَّنَ الرئيس دوايت إيزنهاور (Dwight Eisenhower) ستانتون في لجنة عُقدت لوضع أول خطة شاملة لبقاء الولايات المتحدة بعد هجوم نووي. وقاد ستانتون الجهود لوضع خططٍ للتواصل الوطني والدولي عقب وقوع حادثٍ نووي. كما شَغَلَ ستانتون منصب رئيس (1961-67) وعضو (1961-67) مجلس أمناء (Board of Trustees) مؤسسة RAND. تهدفُ مؤسسة ستانتون، من خلال دعمها لبرنامج زمالات الأمن النووي، إلى إدامة جهوده لمواجهة هذه التحديات. للمزيد من المعلومات حول زمالة ستانتون (Stanton Fellowship) في RAND، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني

www.rand.org/about/edu_op/fellowships/stanton-nuclear.html.

حقوق الطبع والنشر الإلكتروني محدود

هذه الوثيقة والعلامة (العلامات) التجارية الواردة فيها محميةٌ بموجب القانون. يتوفَّر هذا التمثيل للملكية الفكرية الخاصة بمؤسسة RAND للاستخدام لأغراض غير تجارية حصرياً. يحظر النشر غير المصرَّح به لهذا المنشور عبر الإنترنت. يُصرَّح بنسخ هذه الوثيقة للاستخدام الشخصي فقط، شريطة أن تظل مكملةً دون إجراء أي تعديلٍ عليها. يلزم الحصول على تصريح من مؤسسة RAND، لإعادة إنتاج أو إعادة استخدام أي من الوثائق البحثية الخاصة بنا، بأي شكلٍ كان، لأغراض تجارية. للمزيد من المعلومات حول تصاريح إعادة الطباعة والربط على المواقع الإلكترونية، الرجاء زيارة صفحة التصاريح في موقعنا الإلكتروني: www.rand.org/pubs/permissions.html. مؤسسة RAND هي منظمةٌ بحثية تعمل على تطوير حلولٍ لتحديات السياسات العامة وللمساعدة في جعل المجتمعات في أنحاء العالم أكثر أمناً وأماناً، وأكثر صحةً وازدهاراً. مؤسسة RAND هي مؤسسةٌ غير ربحية، حيادية، وملزمةٌ بالصالح العام.

لا تعكس منشورات مؤسسة RAND بالضرورة آراء عملاء ورعاة الأبحاث الذين يتعاملون معها.

www.rand.org



Arabic Translation
"The Days after a Deal with Iran"
PE-135/1-RC

© حقوق الطبع والنشر لعام 2015 محفوظة لمؤسسة RAND



CHILDREN AND FAMILIES

EDUCATION AND THE ARTS

ENERGY AND ENVIRONMENT

HEALTH AND HEALTH CARE

INFRASTRUCTURE AND
TRANSPORTATION

INTERNATIONAL AFFAIRS

LAW AND BUSINESS

NATIONAL SECURITY

POPULATION AND AGING

PUBLIC SAFETY

SCIENCE AND TECHNOLOGY

TERRORISM AND
HOMELAND SECURITY

The RAND Corporation is a nonprofit institution that helps improve policy and decisionmaking through research and analysis.

This electronic document was made available from www.rand.org as a public service of the RAND Corporation.

Support RAND

[Browse Reports & Bookstore](#)

[Make a charitable contribution](#)

For More Information

Visit RAND at www.rand.org

Explore the [RAND Corporation](#)

View [document details](#)

Perspectives

RAND perspectives (PEs) present informed perspective on a timely topic that address the challenges facing the public and private sectors. All RAND perspectives undergo rigorous peer review to ensure high standards for research quality and objectivity.

Limited Electronic Distribution Rights

This document and trademark(s) contained herein are protected by law as indicated in a notice appearing later in this work. This electronic representation of RAND intellectual property is provided for non-commercial use only. Unauthorized posting of RAND electronic documents to a non-RAND website is prohibited. RAND electronic documents are protected under copyright law. Permission is required from RAND to reproduce, or reuse in another form, any of our research documents for commercial use. For information on reprint and linking permissions, please see [RAND Permissions](#).